

Distr.: General  
11 July 2024  
Arabic  
Original: English/French/Spanish

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون  
البند 98 (و) من القائمة الأولية\*  
نزع السلاح العام الكامل

## تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

## المحتويات

## الصفحة

2	.....	أولا - مقدمة
2	.....	ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
2	.....	كوت ديفوار
6	.....	كوبا
8	.....	تشيكيا
9	.....	السلفادور
9	.....	غواتيمالا
10	.....	باكستان
11	.....	البرتغال
12	.....	صربيا
13	.....	أوكرانيا



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/79/50

130824 260724 24-12728 (A)



## أولا - مقدمة

- 1 - قررت الجمعية العامة، في قرارها 37/78 بشأن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي إيلاء اهتمام عاجل لهذه المسألة، وطلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية في دورتها التاسعة والسبعين.
- 2 - وفي 5 شباط/فبراير 2024، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء التماسا لآرائها بشأن هذا الموضوع. وأي آراء ترد بعد 31 أيار/مايو 2024 ستنتشر على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي قُدمت بها. ولن تصدر أي إضافات.
- 3 - وتنتشر الآراء المقدمة من الدول بالصيغة التي وردت بها.

## ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

### كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]

[31 أيار/مايو 2024]

### ألف - الإطار القانوني

#### 1 - على الصعيد الدولي

أدركت حكومة كوت ديفوار دائما ضرورة تهيئة بيئة قانونية قادرة على ضمان أمن جميع الدول، ولا سيما أكثر الدول الأفريقية ضعفا من الناحية العسكرية.

وكوت ديفوار طرف في اتفاقات وصكوك قانونية دولية شتى تنفذ برعاية الأمم المتحدة، وهي كالتالي:

- برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛
- الصك الدولي للتعقب؛
- اتفاقية الذخائر العنقودية؛
- اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد؛
- الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة؛
- معاهدة تجارة الأسلحة.

#### 2 - على الصعيد الإقليمي

على الصعيد الإقليمي، تمثل اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، التي اعتُمدت في عام 2006 ودخلت حيز النفاذ في عام 2009، الصك الرئيسي لتحديد الأسلحة في غرب أفريقيا.

ووفقاً لاتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تلك، أنشأت كوت ديفوار في عام 2009 لجنتها الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع تداولها غير المشروع، وهي الكيان الرئيسي المسؤول عن تنفيذ الصكوك الدولية لتحديد الأسلحة.

وقد أشادت الأمم المتحدة في قرار مجلس الأمن 2000 (2011) بالجهود التي بذلتها اللجنة الوطنية من أجل تحسين سبل تحديد الأسلحة في كوت ديفوار، ويبدو أن تلك الجهود كانت عاملاً في الرفع الجزئي لحظر الأسلحة الذي فرض على كوت ديفوار في أعقاب الأزمة التي تلت انتخابات عام 2010.

### 3 - على الصعيد الوطني

يتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه كوت ديفوار في مواءمة إطارها القانوني الوطني مع الصكوك الدولية التي هي طرف فيها من أجل تعزيز الوزن القانوني لتلك الصكوك على الصعيد المحلي وتشجيع تنفيذها. ويجري حالياً وضع مشروع إصلاح لمواءمة الإطار القانوني الوطني مع الصكوك الدولية، وتحسين الإطار القانوني الحالي لحيازة الأسلحة واستخدامها وتصنيعها ونقلها، من بين أمور أخرى.

### باء - الإدارة الآمنة والمأمونة للأسلحة والذخائر

بالإضافة إلى وضع إطار قانوني مناسب، يتطلب تحديد الأسلحة التقليدية أيضاً اعتماد آليات للإدارة الآمنة والمأمونة للأسلحة المتداولة بصورة قانونية.

### 1 - الوسم

وفقاً لتوصيات الصك الدولي للتعقب، وبشكل أكثر تحديداً اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، باشرت كوت ديفوار عملية وسم أسلحة قوات الدفاع والأمن الإيفوارية منذ عام 2012. وتتيح هذه العملية، التي تهدف إلى تزويد الأسلحة بمُعَرَف لا يُمحي، تحسين إمكانية تعقبها.

وحتى الآن، تم وسم حوالي 98 في المائة من أسلحة القوات النظامية. وتتخذ السلطات الوطنية الآن الترتيبات اللازمة لوسم الأسلحة المملوكة قانونياً للمدنيين.

### 2 - إعادة تأهيل مستودعات الأسلحة

في سياق مختلف الأزمات العسكرية - السياسية التي شهدتها كوت ديفوار خلال السنوات العشرين الماضية، تعرض العديد من مستودعات الأسلحة والذخيرة التابعة لقوات الدفاع والأمن للنهب أو التخريب. وفي عام 2011، شرعت حكومة كوت ديفوار في تنفيذ برنامج واسع النطاق لبناء وإعادة تأهيل مستودعات الأسلحة، بدعم من شركاء تقنيين من قبيل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومنظمة "هالو ترست" (الصندوق الاستئماني لمنظمة دعم الحياة في المناطق الخطرة).

ونتيجة لذلك، تم منذ عام 2011 بناء أو إعادة تأهيل أكثر من 300 من مستودعات الأسلحة ومواقع تخزين الأسلحة والذخيرة وتمت مواءمتها للوفاء بمعايير السلامة الدولية.

### 3 - بناء القدرات

تُعد بانتظام دورات لبناء قدرات مديري مستودعات الأسلحة والقائمين على إدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة حرصاً على أن تتسم أساليب إدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة والأجهزة المتفجرة بمزيد من الكفاءة المهنية. وفي كل عام، يتلقى العشرات من أفراد قوات الدفاع والأمن التدريب في مجالات من قبيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والإدارة الآمنة والمأمونة للأسلحة والذخائر، وأساليب التخلص من الذخائر المتفجرة، وكيفية كشف الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإدارتها، والصكوك القانونية الدولية المتعلقة بنقل الأسلحة.

### جيم - نزع سلاح المجتمعات المحلية

تهدف عمليات نزع سلاح المجتمعات المحلية إلى وضع حد لتداول جميع الأسلحة الموجودة بحوزة أفراد المجتمعات المحلية بصورة غير قانونية.

#### 1 - إنكاء الوعي

وُضعت استراتيجية للاتصالات بهدف إنكاء وعي السكان وتشجيعهم على تسليم أسلحتهم طوعاً. ويجري حالياً تنظيم حملات توعية عامة، تشمل تنفيذ أنشطة على الصعيد المحلي ونشر معلومات عبر وسائل الإعلام، لتوعية المواطنين بمخاطر الملكية غير المشروعة للأسلحة وبأهمية دورهم في تهيئة بيئة أمنية يسودها السلام نتيجة لخلوها من الأسلحة. وتتم أيضاً توعية المجتمعات المحلية بإجراءات جمع الأسلحة وبحوافز التسليم الطوعي للأسلحة.

#### 2 - جمع الأسلحة والذخيرة

تُنظَّم عمليات جمع الأسلحة في كوت ديفوار منذ نهاية أزمة ما بعد انتخابات عام 2010. ومن خلال مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي تشرف عليه هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جُمع ما يزيد عن 45 000 قطعة سلاح على مدى فترة السنوات الثلاث الممتدة بين عامي 2011 و 2014. فمنذ عام 2011، جمعت اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع، التي استلمت الآن المسؤولية فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح، أكثر من 10 000 قطعة سلاح، و 800 000 طلقة من الذخيرة، و 2 600 جهاز متفجر (منها القنابل اليدوية وقذائف المدفعية والصواريخ).

#### 3 - عمليات التدمير

تهدف عمليات التدمير إلى تفكيك الأسلحة التي يتم الحصول عليها في إطار عمليات الجمع، وفقاً لأحكام اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي توصي بالتدمير الكامل لجميع الأسلحة التي تتم مصادرتها وجميع الأسلحة التي يتم الحصول عليها في إطار عمليات الجمع.

ويتم أيضا تدمير الأسلحة المتقدمة أو الفائضة الموجودة في المخزونات الوطنية، باعتبار ذلك وسيلة أخرى لمنع تلك الأسلحة من الانتقال إلى التداول غير المشروع.

وحتى الآن، تم تدمير أكثر من 27 000 قطعة سلاح (متقدمة أو محجوزة أو تم جمعها) و 1 526 لغما مضادا للأفراد في عمليات تدمير نظمتها اللجنة الوطنية.

## دال - التعاون والمساعدة

يستلزم تحديد الأسلحة التقليدية تضافر الجهود فيما بين الدول من أجل تحسين التنسيق في الآليات الهادفة إلى مكافحتها وتحديدها.

### 1 - تبادل المعلومات وأفضل الممارسات

من المهم تعزيز الشفافية عبر قنوات منها على سبيل المثال منصات تبادل المعلومات بشأن عمليات نقل الأسلحة.

ويتيح إنشاء قواعد بيانات موثوقة في جملة أمور تيسير تبادل المعلومات. وتلك إحدى التوصيات الواردة في اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتتعهد كوت ديفوار مجموعة من قواعد البيانات المتعلقة بالأسلحة، لا سيما فيما يخص الإدارة اليومية للأسلحة وإدارة عمليات نقل الأسلحة.

وتستفيد كوت ديفوار من أفضل الممارسات وتتبادلها عن طريق عقد ندوات دولية وتنظيم زيارات دراسية والمشاركة فيها.

### 2 - التعاون الأمني عبر الحدود

تتعاون كوت ديفوار مع بلدان أخرى في مجال الأمن عبر الحدود، وذلك في إطار هيئات أو آليات من قبيل المنظومة العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة (منظومة I-24/7) التابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

### 3 - الدعم المقدم من الشركاء التقنيين والماليين

يمثل الدعم المقدم من الشركاء التقنيين والماليين عاملا حاسما في تنفيذ جميع الإجراءات التي أتاحت تحقيق نتائج ملموسة. فقد استفادت كوت ديفوار على سبيل المثال من مشاريع تحديد الأسلحة التي تنفذها الكيانات التالية:

- شعبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التابعة لمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومنظمة "هالو ترست"، وهما شريكان تقنيان رئيسيان في بناء مخازن الأسلحة والارتقاء بها إلى مستوى المعايير الدولية؛

- مشروع اليابان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي نفذ في الفترة من 2012 إلى 2016، والذي مكن، في جملة أمور، من بناء وإعادة تأهيل مستودعات للأسلحة، ومن جمع وتدمير عدة آلاف من قطع السلاح، وبناء قدرات الموظفين المسؤولين عن إدارة مخازن الأسلحة؛
- سفارة النمسا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا؛
- المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المتاخمة، ومكتب شؤون نزع السلاح؛
- مشروع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لدعم جهود تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في كوت ديفوار؛
- مشروع الاتحاد الأوروبي والمنظمة غير الحكومية COGINTA لدعم جهود تحديد الأسلحة ومكافحة انتشار الأسلحة وتداولها غير المشروع؛
- مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وزارة الخارجية الألمانية المعنون "الجريمة المنظمة: تصدي غرب أفريقيا للاتجار".

## كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[29 نيسان/أبريل 2024]

تسلم كوبا بأن تحديد الأسلحة التقليدية يمكن أن يسهم في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويساعد قيام الدول بتحديد الأسلحة على نحو فعال في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، الذي يرتبط بأفات مختلفة لها عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية سلبية.

إن عدم الامتثال للصكوك القانونية المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية أو الانسحاب منها على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي له انعكاسات سلبية على الاستقرار الإقليمي.

وينبغي ألا يقتصر التحديد المذكور على الأسلحة التقليدية، بل ينبغي أن يشمل أيضاً أسلحة الدمار الشامل، التي لها آثار مدمرة أعظم بكثير وعواقب إنسانية وبيئية طويلة الأمد.

وسواء على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي، أو على الصعيد الدولي، ينبغي لتحديد الأسلحة التقليدية أن يكون مرتكزا على قواعد ومبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والوفاء بحسن نية بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدول بموجب المعايير والصكوك الدولية التي هي أطراف فيها.

وينبغي لتدابير تحديد الأسلحة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ألا تقوض، تحت أي ذريعة، الحق المشروع لجميع الدول، بموجب المادة 51 من الميثاق، في صنع الأسلحة التقليدية وحيازتها والاحتفاظ بها من أجل تلبية احتياجاتها الأمنية الوطنية المشروعة وحماية سيادتها وسلامتها الإقليمية.

وينبغي، في المبادئ التي سيضعها مؤتمر نزع السلاح والمناقشات المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، مراعاة النقاط التالية:

- 1 - ينبغي أن يكون تحديد الأسلحة التقليدية مرتكزا على احترام الأنظمة وتدابير التحديد الوطنية والاعتراف بها. وينبغي أن تكون الدول هي الجهة المسؤولة الرئيسية عن تنفيذ تدابير تحديد أسلحتها؛
- 2 - ينبغي تكييف تدابير التحديد مع مصالح واحتياجات وخصائص كل بلد ومنطقة، مع مراعاة حقيقة أن كلاً منها يواجه واقعا مختلفا؛
- 3 - يعود للدول أن تقرر ما إذا كانت تحتاج إلى المساعدة في وضع وتنفيذ تدابيرها لتحديد الأسلحة؛
- 4 - ينبغي تعزيز مبادرات التعاون والمساعدة، لا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي فحسب، بل أيضا على الصعيد الدولي. وينبغي أن تراعي هذه المبادرات خصوصيات الدولة المتلقية واحتياجاتها. وينبغي ألا تقتصر المساعدة على تبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وينبغي تشجيع كل من نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية، والدعم المالي، حسب الاقتضاء.

وإن دولة كوبا، وفقا للمعاهدات الدولية التي هي طرف فيها والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة، والرامية إلى تحقيق تحديد أكثر كفاءة للأسلحة التقليدية، اعتمدت في إطارها القانوني سلسلة من القواعد القانونية المتعلقة بالموضوع، من بينها المرسوم بقانون 262 المتعلق بالأسلحة والذخائر ولائحته التنفيذية.

ومن الأمثلة على تدابير تحديد الأسلحة التي اتخذت بموجب مرسوم القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية ما يلي: تنظيم استيراد وتصدير الأسلحة والذخائر، وتقييد استخدامها على متن السفن والطائرات، وتنفيذ نظم المراقبة على الحدود الدولية والداخلية للبلد. وتتص هذه القوانين أيضا على التزامات حاملي الأسلحة النارية المرخصة.

وإن الأسلحة التقليدية الموجودة في كوبا هي أسلحة دفاعية بطبيعتها، الغرض منها صون الأمن والدفاع الوطنيين. وهذه الأسلحة خاضعة لمراقبة الهيئات الحكومية المختصة حسب الأصول. وفي كوبا، الغالبية العظمى من الأسلحة التقليدية هي ملك لوزارة القوات المسلحة الثورية ووزارة الداخلية. وتمارس الوزارتان إجراءات صارمة لضمان سلامة ترسانتهما، كما أن لديهما القواعد والآليات الداخلية اللازمة لفرض الرصد الصارم والدوري لهذه الأسلحة. وإضافة إلى ذلك، لا يجوز في كوبا بيع أو تحويل أي أسلحة من أي نوع للأشخاص الطبيعيين.

وقد حدّدت كوبا بشكل منهجي الآليات العديدة لتحديد الأسلحة التي تستخدمها السلطات الوطنية لضمان أمن أسلحتها في تقاريرها السنوية الوطنية عن تنفيذ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكول الخامس الملحق بها، واتفاقية الذخائر العنقودية، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد وصفت كوبا تدابير التحديد هذه أثناء المناقشات بشأن إدارة الترسانة التي أجريت وفقا للبروتوكول الخامس الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة (انظر ورقة العمل التي قدمتها كوبا في اجتماع الخبراء لعام 2014). ويمكن اعتبار آليات المنع والتحديد التي عرضتها

كوبا في التقارير المذكورة أعلاه وفي ورقة العمل المشار إليها ممارسات جيدة يمكن أن تسهم في العمل على صياغة المبادئ المطلوبة من مؤتمر نزع السلاح.

## تشيكيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 نيسان/أبريل 2024]

في عام 2023، نفذت الجمهورية التشيكية جميع التزاماتها الناشئة عن الاتفاقات الدولية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن. وقد تأثرت أنشطة التحقق بسبب النزاع الدائر في أوكرانيا.

وفيما يتعلق بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، فإن الجمهورية التشيكية:

- لم تخضع لأي نشاط من أنشطة التحقق ولم تجر أي نشاط من هذه الأنشطة
- نظمت عملية تفتيش تدريبي متعددة الجنسيات في إقليم الجمهورية التشيكية
- اشتركت في تنظيم عمليتي تفتيش تدريبي متعددي الجنسيات لمجموعة بلدان فيزيغراد الأربعة في الخارج وشاركت فيهما
- شاركت في ثلاث عمليات تفتيش لبلدان متحالفة في الخارج
- شاركت في تدريب متعدد الجنسيات للمفتشين وعملية تفتيش في الخارج ووفقا لوثيقة فيينا لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، فإن الجمهورية التشيكية:
- نظمت وأجرت عمليتين من عمليات التفتيش في منطقتين محددتين ونظمت وأجرت زيارة تقييم واحدة
- شاركت في أربع عمليات تفتيش في مناطق محددة وفي زيارة تقييم واحدة
- شاركت في ثلاث زيارات إلى قواعد جوية
- شاركت في أربع زيارات إلى منشآت عسكرية أخرى
- شاركت في ثلاثة عروض توضيحية لأنواع جديدة من الأسلحة
- شاركت في عمليتي مراقبة لأنشطة عسكرية معينة
- اشتركت في تنظيم عمليتي تدريب متعددي الجنسيات للمفتشين وشاركت فيهما واشتركت في تنظيم زيارات تقييم إلى الخارج وشاركت فيهما
- اشتركت في تنظيم عملية تدريب متعددة الجنسيات للمفتشين وشاركت فيهما واشتركت في تنظيم زيارة تقييم في أراضي الجمهورية التشيكية وشاركت فيها ووفقا لمعاهدة السماوات المفتوحة، قامت الجمهورية التشيكية بما يلي:
- استقبلت رحلة مراقبة جوية واحدة
- أجرت ثلاث رحلات مراقبة جوية متعددة الجنسيات



ووفقاً لاتفاق دايتون للسلام، قامت الجمهورية التشيكية بما يلي:

- شاركت في عمليتي تفتيش بصفة ضيف مراقب لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (المادة الرابعة) ووفقاً لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، فإن الجمهورية التشيكية:
- لم تخضع لأي عمليات تفتيش دولية.

## السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[30 نيسان/أبريل 2024]

تقدم هذه المعلومات وفقاً لالتزامات السلفادور أمام الأمم المتحدة عملاً بقرار الجمعية العامة 37/78، المعنون "تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي". وتسجل وزارة الدفاع الوطني الأسلحة النارية عملاً بقانون مراقبة وتنظيم الأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد المماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، تضع هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة سياسات لمراقبة الأسلحة وحفظها تتبعها مختلف الوحدات العسكرية من أجل الحيلولة دون سرقتها وضياعها.

## غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[30 أيار/مايو 2024]

تلتزم غواتيمالا بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، وتشدد على ضرورة اتباع نهج شامل يتضمن تدابير تنفيذية وتدابير تعاون دولي وتعاوناً مع المؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل التصدي بفعالية لهذه الآفة وبالتالي حماية أمن السكان ورفاههم.

ومن المهم لغواتيمالا أن يؤخذ في الاعتبار ما نصت عليه اتفاقيات جنيف الأربع، التي تتضمن القواعد الرئيسية التي تهدف إلى الحد من وحشية الحرب، والتي توجد فيها أقسام خاصة بقمع جرائم الحرب والتي تنص بوضوح على أنه من أجل قمعها من الضروري إسناد المسؤولية الجنائية الفردية.

وفي هذا الصدد، ترى غواتيمالا أن إنشاء نظام له قدرة فتاكة ولا يتحكم فيه إنسان يشكل انتهاكاً للحق في الحياة والقانون الدولي الإنساني، وكذلك اتفاقيات جنيف، لأنه سيجعل من المستحيل تحديد المسؤولية إذ إن كياناً مجرداً، مثل سلاح يعمل بوسائل ذاتية التشغيل (أو ذكاء اصطناعي)، لا يمكن أن يخضع للمسؤولية الجنائية.

## باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2024]

قدمت باكستان القرار 75/48 ياء أول مرة في عام 1993 سعياً إلى استخلاص الدروس المستفادة من نجاح معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتطبيقها في سياق جنوب آسيا.

وتسلم الجمعية العامة في ذلك القرار بالدور الحاسم لتحديد الأسلحة التقليدية في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين؛ وتدرك أن المحافظة على التوازن في القدرات الدفاعية للدول بأدنى مستوى من التسلح أمر من شأنه أن يسهم في تحقيق السلم والاستقرار، وينبغي أن يكون هدفاً رئيسياً لتحديد الأسلحة التقليدية؛ وتلاحظ باهتمام خاص المبادرات المضطّعة بها في هذا الشأن في مناطق مختلفة من العالم، ولا سيما معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي تشكل حجر زاوية للأمن الأوروبي.

وطُلب إلى مؤتمر نزع السلاح، في ذلك القرار، أن ينظر في صياغة مبادئ يمكن أن تصبح إطاراً لاتفاقيات إقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية.

وينبغي أن تشمل صياغة هذه المبادئ ما يلي:

- مبادئ توجيهية بشأن نقل الأسلحة، مع إشارة خاصة إلى الاستقرار الاستراتيجي الإقليمي
- تحديد منظومات الأسلحة والتكنولوجيات الناشئة المزعزعة للاستقرار
- إرشادات متعلقة بتدابير بناء الثقة بشأن أوضاع القوة، وتجنب سباق التسلح، ونسب القوة المتلى عند الحد الأدنى من التسلح
- مبادئ توجيهية بشأن استخدام العمليات الموازية لتسوية المنازعات من أجل تعزيز أهداف تحديد الأسلحة
- تيسير التفاهم بين الجهات الفاعلة الإقليمية بشأن عناصر عملية للترتيبات الإقليمية الممكنة لتحديد الأسلحة
- الصلات بين الاستقرار التقليدي والاستراتيجي وأفاق نزع السلاح النووي

وتعتقد باكستان أن آثار الأسلحة التقليدية المزعزعة للأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، إضافة إلى الخسائر الإنسانية الكارثية الناشئة عنها، تبرز ضرورة مواصلة العمل الرامي إلى تحديد هذه الأسلحة. وهناك حاجة إلى اتباع نهج شامل ومنصف يراعي الأولويات والمصالح الأمنية لجميع الدول ولا يفسح المجال لاختلالات على صعيد الأسلحة التقليدية تزعزع الاستقرار. وينبغي أن تستند تدابير نزع السلاح إلى مبدأ عدم الانتقاص من أمن الأطراف بغية تشجيع أو تعزيز الاستقرار بالاعتماد على مستوى عسكري أدنى، مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى حماية أمنها.

وأقرت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، في عام 1978، بأنه "إلى جانب المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح النووي، ينبغي إجراء مفاوضات بشأن التخفيض المتوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية على أساس مبدأ عدم الانتقاص من أمن الأطراف" وبأنه "ينبغي إجراء هذه المفاوضات مع التركيز بصورة خاصة على القوات المسلحة والأسلحة التقليدية التي لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية وللبلدان الأخرى التي لها أهمية عسكرية". وفي تلك الدورة، دعت الجمعية العامة

أيضًا إلى "إجراء مفاوضات بشأن الحد من نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي، وذلك استنادًا بصورة خاصة إلى المبدأ ذاته، ومع مراعاة الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير". وتماشيا مع إقرار الجمعية العامة بالصلة التي لا تنفصم بين الاستقرار على الصعيدين التقليدي والاستراتيجي، فإن مسألة الأسلحة التقليدية يجب أن تعالج مع نزع السلاح النووي. وسيطلب تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي تقييم الديناميات الأمنية في مختلف المناطق والاختلالات السائدة على صعيد الأسلحة التقليدية.

ولا تزال باكستان تشعر بالقلق من تزايد عمليات نقل الأسلحة التقليدية، ولا سيما في المناطق المضطربة، وهو ما لا يتسق مع ضرورة صون السلام والأمن والاستقرار. ويمكن أن يزيد هذا الأمر من عدم الاستقرار ويعرض التوازن الإقليمي الهش للخطر. ويزداد الوضع تعقيدا بسبب وجود نزاعات طويلة الأمد وحوار سياسي متوقف، مما يعوق تحقيق هدف السلام الدائم في منطقتنا. وتلتزم باكستان من جانبها بإنشاء نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا يتضمن عنصرا لتوازن القوة التقليدية.

وينبغي أن تستخدم الأمم المتحدة جميع آلياتها المتاحة، أي مساعيها الحميدة وعمليات الوساطة والتيسير والحوار التي تضطلع بها، للقيام بدور نشط في تسوية النزاعات الإقليمية ودون الإقليمية التي توجج بالفعل سباق التسلح بين البلدان. وإن الاستخدام المتوازي الفعال لآليات تسوية النزاعات سيعطي دفعة مهمة لتحقيق أهداف هذا القرار.

## البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2024]

قامت البرتغال، امتثالا لتوجيه الاتحاد الأوروبي بشأن مراقبة اقتناء وحيازة الأسلحة النارية (EU) 2017/853 الصادر عن البرلمان الأوروبي وعن المجلس الأوروبي بتاريخ 17 أيار/مايو 2017، بإدراج القواعد الأوروبية في القانون الوطني من خلال القانون رقم 2019/50 الصادر في 24 تموز/يوليه 2019.

واقترحت قواعد جديدة على الحكومة بشأن هواة جمع الأسلحة النارية والرماة الرياضيين، ولا تزال العملية جارية.

وعلاوة على ذلك، يفترض التوجيه الجديد قواعد أكثر صرامة للمتاحف التي تمتلك أسلحة نارية، ووقّعت شرطة الأمن العام مذكرة تفاهم مع وزارة الثقافة تتيح لها الوصول إلى جميع الأسلحة النارية في المتاحف لإضفاء الشرعية عليها.

وفي ما يتعلق باللوائح الأوروبية، تتعاون البرتغال بنشاط مع أفرقة عاملة عدة بغية وضع مجموعة من القواعد على مستوى الاتحاد الأوروبي بحيث يصبح من الأسهل بشكل متزايد وقف حيازة أو تحويل الأسلحة النارية ومن الأصعب بشكل متزايد نقل الأسلحة النارية إلى بلد معين، أو من أحد بلدان الاتحاد الأوروبي إلى آخر.

وأدرجت اللائحة التنفيذية للمفوضية (EU) 2018/337 (EU) المؤرخة 5 آذار/مارس 2018 المعدلة لللائحة التنفيذية (EU) 2015/2403، والتي دخلت حيز النفاذ منذ 28 حزيران/يونيه 2018، في القانون الوطني من خلال الأمر رقم 2019/8717 المؤرخ 2 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وهي تضع مبادئ

توجيهية مشتركة بشأن المعايير وتقنيات التعطيل من أجل ضمان جعل كل المكونات الأساسية للسلاح الناري غير صالحة للعمل بشكل دائم وغير قادرة على إزالتها أو استبدالها أو تعديلها بطريقة تسمح بإعادة استعمال السلاح الناري بأي شكل من الأشكال.

وُنفذ مرسوم القانون رقم 2020/8 المؤرخ 9 آذار/مارس 2020 في النظام القانوني الوطني، وهو يحدد المواصفات التقنية لتوسيم الأسلحة النارية ومكوناتها الأساسية، وكذلك للأسلحة الإنذارية والصوتية والغازية وأسلحة إطلاق الإشارة، ويتضمن توجيهي المفوضية للتنفيذ (EU) 2019/68 و (EU) 2019/69 (EU) المؤرخين 16 كانون الثاني/يناير 2019.

وفي 3 أيلول/سبتمبر 2019، نفذت البرتغال اللائحة المأذون بها من المفوضية (EU) 2019/686 المؤرخة 16 كانون الثاني/يناير 2019 والتي تحدد طرائق مفصلة بموجب توجيه المجلس 91/477/EEC للتبادل الإلكتروني المنهجي للمعلومات المتعلقة بنقل الأسلحة النارية في الاتحاد الأوروبي، والذي اعتمد من أجله نظام معلومات السوق الداخلية، على النحو المنصوص عليه في قرار المفوضية للتنفيذ (EU) 2019/689.

وفي 1 شباط/فبراير 2022، نفذت البرتغال اللائحة المأذون بها من المفوضية (EU) 2021/1423 المؤرخة 21 أيار/مايو 2021 التي تحدد الترتيبات المفصلة بموجب التوجيه (EU) 2021/555 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي للتبادل المنتظم، بالوسائل الإلكترونية، للمعلومات المتعلقة برفض منح تراخيص اقتناء أو حيازة أسلحة نارية معينة.

وتوجد هيئة الإثبات البرتغالية الرسمية لاختبار الأسلحة والمكونات والذخائر في المرحلة النهائية من التنفيذ ويتوقع أن يتم قبولها كعضو جديد في اللجنة الدولية الدائمة لاختبار الأسلحة الصغيرة بحلول نهاية عام 2024. وتدرج هيئة الإثبات في هيكل شرطة الأمن العام وستزيد من جودة ومراقبة الأسلحة المدخلة إلى البرتغال والمصنعة فيها.

وفيما يتعلق بالمنتجات المتصلة بالدفاع، تم دمج التوجيه الصادر بتكليف من المفوضية الأوروبية (EU) 2023/277 المؤرخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2022 المعدل للتوجيه 2009/43/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي فيما يتعلق بتحديث قائمة المنتجات المتصلة بالدفاع بما يتماشى مع القائمة العسكرية المشتركة المحدثة للاتحاد الأوروبي المؤرخة 21 شباط/فبراير 2022 في القانون الوطني من خلال المرسوم رقم 2023/237 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2023 والمرسوم بقانون رقم 2023/55 المؤرخ 14 تموز/يوليه 2023.

## صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[29 أيار/مايو 2024]

تمتثل صربيا باستمرار لجميع أحكام الاتفاقات الدولية في مجال تحديد الأسلحة. وعلى الصعيد الإقليمي وتماشياً مع الفصل العاشر من وثيقة فيينا لعام 2011 (التدابير الإقليمية)، وقّعت اتفاقاً ثنائياً مع هنغاريا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن يكمل وثيقة فيينا لعام 2011.

ومن نفس المنطلق، وقعت وزارة الدفاع مع نظيرتها البلغارية بروتوكولا بشأن تدابير تعزيز الثقة والأمن، يكمل أيضا وثيقة فيينا لعام 2011.

ووفقا للفصل العاشر من وثيقة فيينا لعام 2011 (التدابير الإقليمية)، واستنادا إلى الوثيقة الختامية بشأن المفاوضات المتصلة بالمادة الخامسة من المرفق 1-باء للاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، يوقع مركز التحقق التابع لوزارة الدفاع في صربيا ومركز التحقق في ألمانيا، كل سنتين، خطابا نواليا ينص على أنشطة إضافية في مجال تحديد الأسلحة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، واستنادا إلى الفصل العاشر من وثيقة فيينا لعام 2011 (التدابير الإقليمية)، فيما يتصل بالوثيقة الختامية بشأن المفاوضات المتصلة بالمادة الرابعة من المرفق 1-باء من الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي) وعملا بالبروتوكول المتعلق بالتفتيش والمرفق الثاني للاتفاق وخطة التفتيش السنوية بموجب الاتفاق، تقبل صربيا عدد عمليات التفتيش التي تقوم بها الأطراف في الاتفاق على أراضيها على النحو المنصوص عليه فيه. وفي الوقت نفسه وبموجب الوثائق ذاتها، تقوم صربيا بالعدد المحدد من عمليات التفتيش على أراضي الأطراف الأخرى في الاتفاق.

ويتم تنفيذ ضوابط الأسلحة التقليدية وفقا لخطط التفتيش السنوية، ويتم تنفيذ الضوابط غير المدرجة في الخطط بإشعار مسبق. ويشارك أفراد من جيش صربيا في فرق المرافقة والتفتيش أثناء عمليات التفتيش في صربيا وخارجها.

ولم تظهر أي انتهاكات لبروتوكولات تحديد الأسلحة ذات الصلة في عمل هذه الفرق حتى الآن.

ومن خلال المشاركة في تحديد الأسلحة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، يدرك جيش صربيا أهمية الشفافية، التي تهدف إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

## أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2024]

قبل بدء العدوان الشامل للاتحاد الروسي على أوكرانيا، كانت دولتنا تتخذ حوالي 70 تدبيراً لتحديد الأسلحة على أراضيها كل عام بموجب المعاهدات والاتفاقات الدولية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، وكانت تنظم وتنفذ عدداً مماثلاً من الفعاليات في الخارج.

واعتباراً من 24 شباط/فبراير 2022، اضطرت أوكرانيا إلى تعليق الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتدابير تحديد الأسلحة التي تنفذ على أراضيها وتبادل المعلومات العسكرية.

وإضافة إلى ذلك، ومن أجل إنهاء جميع أشكال التعاون العسكري والعسكري السياسي والعسكري التقني مع جمهورية بيلاروس التي كانت روسيا تتقدم من أراضيها باتجاه كييف، أنهت حكومة أوكرانيا اتفاقها الحكومي الدولي مع حكومة الجمهورية بشأن تدابير الثقة والأمن الإضافية، الذي كان قد أبرم في عام 2001.

ونتيجة لبلورة قرار موحد بشأن مستقبل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، انضمت أوكرانيا إلى الموقف المشترك للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بشأن تعليق العمل

بأحكام المعاهدة في ظل انسحاب الاتحاد الروسي من المعاهدة. وفي الوقت نفسه، وسعياً إلى إيجاد أشكال جديدة من الرقابة على الأسلحة التقليدية وإنشاء هيكل أممي أوروبي فعال يتناسب مع الظروف الحالية، مع مراعاة الاتجاهات في الوضع الجيوسياسي والجيواستراتيجي، تواصل أوكرانيا المشاركة في عمليات التفاوض التي تجري في إطار الهيئات العاملة في مجال الأمن الدولي.

وبصفة خاصة، شاركت في المناسبات التالية:

- اجتماع عمل للجنة تنسيق التحقق التابعة للنااتو بشأن تبادل المعلومات والتحقق من المعلومات المتبادلة بشأن أوكرانيا في إطار معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، الذي عقد في الفترة من 7 إلى 13 كانون الثاني/يناير 2023 في غيلينكيرشن، جمهورية ألمانيا الاتحادية، وبروكسل، مملكة بلجيكا.
- اجتماع (عن طريق التداول بالفيديو) للجنة الاستشارية للسموات المفتوحة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عُقد يومي 2 و 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ووافقت فيه اللجنة على مشروع قرار بشأن الحصص الموجبة لرحلات المراقبة الجوية لعام 2024 بموجب معاهدة السموات المفتوحة.
- اجتماع (عن طريق التداول بالفيديو) للدورة الثالثة والتسعين للجنة الاستشارية للسموات المفتوحة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تخصيص حصص موجبة لرحلات المراقبة الجوية للدول الأطراف في معاهدة السموات المفتوحة، عقد في عام 2024.
- مؤتمر بشأن تحديد الأسلحة بمشاركة ممثلين عن هيكل التحقق في الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عقد في 31 كانون الثاني/يناير و 1 شباط/فبراير 2024 في فيينا.